وفـــاء الشعب للقائـد

■ بموقفه الرائع والشجاع وخلال ثلاثة أيام فقط استطاع فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أن يعري الأحزاب والتنظيمات السياسية بما فيها المؤتمر الشعبي الحزب الحاكم وأثبت أنها تكاد تكون أحزاباً وتنظيمات من ورق لا تعرف ماذا يجري على الساحة السياسية ولا تدري عن دورها الذي يجب أن تضطلع به إزاء الشعب والوطن..مع أن فخامة الأخ الرئيس قد حاول في البداية أن يدافع عن هذه الأحزاب، ورد بقوة على أولئك الذين كانوا يقولون إنه لا يوجد بديل للرئيس علي عبدالله صالح على الأقل في الوقت الحاضر لقيادة السفينة من بعده والإبحار بها الى شاطئ الأمان عندما قال:

إن الشعب اليمني غني برجاله المخلصين والشجعان وصنّاع التاريخ، مشيراً الى أنه لا يقول كما تقول بعض الأنظمة لو كان هناك شخص يصلح أن يكون رئيساً لرشحناه، واضعاً بذلك المسئولية بيد الشعب ممثلاً في قياداته الوطنية المنتخبة سواء في مؤسسات الدولة المختلفة أو في الأحزاب والتنظيمات السياسية بما فيها المؤتمر الشعبي العام، لكن مع الأسف الشديد فهذا الطرح الجاد من قبل فخامته قد أربك كل من كانوا يعتبرون أنفسهم قيادات وطنية سواءً في المؤتمر الشعبي العام أو في الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى.

احمد ناصر الشريف

وهنا ثبت عجز من كان يؤمّل فيهم تحمل المسئولية التاريخية التي وضعها فخامة الأخ الرئيس بين أيديهم.. الأمر الذي اضطر أبناء الشعب اليمني بمختلف فئاتهم للخروج الى الشارع مطالبين بعودة المواطن علي عبدالله صالح عن قراره الشجاع عدم الترشح لفترة رئاسية ثانية والتمسك به قائداً بعد أن خيبت قيادات كل الأحزاب السياسية ظنهم وظن فخامة الأخ الرئيس الذي كان يراهن على قدرة تلك القيادات في تحملها للمسئولية الوطنية وهو ما جعل الأخ الرئيس يبادل جماهير الشعب اليمني الوفاء بالوفاء فكانت استجابته للتمسك به قائداً وزعيماً لفترة رئاسية قادمة وإعلانه ذلك أمام الجماهير في ميدان السبعين دليلاً على أن تواصله هو مع الشعب الذي لن يبادله إلاّ حباً بحب وسيمنحه صوته في الانتخابات الرئاسية القادمة لاكتساب التفويض الشعبي لأنه الأجدر والأحق بمواصلة المسيرة والابحار بسفينة الوطن الى شاطئ الأمان.

المشتغلون بالكلام

د.محمد النهاري

■ المشكل الذي لم يستطع العرب التفاعل معه، أو مجرد الاقتراب منه، هو أن الكيان الإسرائيلي كيان لاهوتي عقائدي، ينطلق من ركيزة توراتية مفادها أن الله خلق شعبين اثنين في الوجود.. الشعب الأول هو اسرائيل الذي هو شعبه المختار، والشعب الثاني هو الأمم الأخرى التي ينبغي أن تكون خادمة وعبيداً لشعبه المختار إسرائيل.. وإسرائيل لا تخفى هذه العقيدة، لا في سياستها الداخلية ولا الخارجية.. تتظاهر فقط أنها علمانية لتسخر من فهم العالم في قرنه الواحد والعشرين!! هي بكل تأكيد لاتريد أن تتعايش مع الفلسطينيين، بل تريد أن تستعبدهم، وبدأت تنفيذ الفكرة في ١٩٤٨م كان مناحم بيجين، ومن بعده اسحاق شامير وقد رأسا حكومتين اسرائيليتين يفكران أن تكون فلسطين المحتلة مسكونة- فقط- باليهود، وطرح كلاهما فكرة أن يهجر شعب فلسطين إلى الأردن، ورفض المؤثرون من العلمانيين هذه الفكرة، لأنها سوف تعرض اسرائيل لانتقاد العالم، وحاول اليهود في الإدارة الأمريكية مساعدة إسرائيل في أن تقوم بتوزيع الفلسطينيين على دول المنطقة، لتمنحهم هذه الدول جنسيتها..

كما رحبت بعض الدول الأوروبية أن تمنح بعض الفلسطينيين- بالشراكة مع الدول العربية جنسيتها- ولم تكن أمريكا واوروبا لتفعل هذا حباً في الإسرائيليين، وإنما لاعتقادها- ومن خلال تجربة مريرة دامت عقوداً أن الفلسطينيين أهون بكثير من اليهود، الذين رهنوا الشعوب الأوروبية وغيرهم بالضرائب والفوائد الربوية، ليظل الأمريكي والأوروبي معاً يدفع أقساط المسكن والعمل والضروريات والكماليات الأخرى طيلة حياته على غرار ما نرى في أفلام شركة (WARNGRS).

إن الحلول السلمية افتراض مستحيل لا تؤمن به اسرائيل.. كيف يستطيع العرب أعني الزعماء العرب اقناع أنفسهم أولاً والعالم ثانياً بأن اسرائيل عقيدة وليست سياسة وان الأخرى في خدمة الأولى..

كما قال زعيم عربي من قبل يلخص الصراع العربي الإسرائيلي، بأنه صراع وجود لاصراع حدود، فمتى يفهم المشتغلون بالكلام هذه الحقيقة؟

ان كانت مسرحية فالمعارضة جزء منها..

وجهة نظر عربية في مشهد الانتخابات اليمني

■ هل هي مسرحية..؟

ظل السؤال .. التساؤل يسيطر عليّ منذ ان صعدت الى الطائرة التي اقلتني من عمان الى صنعاء وحتى اعلان الرئيس علي عبدالله صالح تنازله امام جماهير ميدان السبعين عن قراره عدم الترشح لولاية جديدة بل الى ما بعد ذلك مادامت احزاب المعارضة تواصل التمسك بنظرية المسرحية، خلال هذه الساعات بل الايام الطوال كان لا يفارق مخيلتي ذلك المشهد الذي عشته مع الرئيس علي عبدالله صالح اثناء حوار اجريته معه قبيل اندلاع نار فتنة الانفصال عام ١٩٩٤م قال الرئيس في ذلك المشهد انشر على لساني إنني أوافق على النقاط الخمسة عشرة للحزب الاشتراكي وأولها النقطة التي تتعلق بعدم التجديد للرئيس ونائب الرئيس لاكثر من ولايتين، كانت نقاط برنامج الخمسة عشرة نقطة كلها باستثناء النقطة المتعلقة بعدم التجديد مستلة من برنامج التصحيح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري الشامل لحكومة الائتلاف الثلاثي في ذلك الوقت المؤتمر، الاصلاح، والاشتراكي ولانها كذلك لم يكن منطقيا ان يسعى احد اطراف الائتلاف الحاكم الى محاولة فرض ما هو متفق عليه على شخص رئيس الجمهورية ..! لقد كانت تلك محاولة للابتزاز، كماكانت مناورة تهدف الى استبدال التفاصيل الحقيقية للمشهد في ذلك الحوار التاريخي، فرد الرئيس ان يضع حداً لما يجري وان يضحي بتكرار اعلان القبول بأسس برنامج الائتلاف على نحو يظهره في مظهر المتلقي لشروط الآخرين خلافاً للحقيقة مادامت هذه التضحية من شأنها وقف الاهتزازات التي كانت تتعرض لها الوحدة.

شاكر الجوهري *

منذ ذلك الوقت وحتى الآن تغير موقف الرئيس من مسالة عدم تجديد الولاية لأكثر من مرتين .. ذلك انه قرر قبل قراب العام الإكتفاء بولاية واحدة فقط اعقبت المرحلة الانتقالية .

قرار بهذه الأهمية التاريخية لم يكن متصوراً ان يمضي الى حال سبيله دون ارهاصات وتفاعلات تقود الى ماقادت اليه من رفض شعبي واسع، وكذلك من انصياع الرئيس في نهاية الأمر لقرار وارادة الجماهير، ومصلحة اليمن ..بالقطع لاتكمن مصلحة دولة من الدول في استمرار حكم رئيس واحد لها، والى مالانهاية . وقد كان الرئيس علي عبدالله صالح اول من ادرك هذه الحقيقة، وقرر التجاوب معها، لكن الجماهير، وكذلك احزاب المعارضة رأت غير ذلك .

كيف ..؟ ولماذا..؟

الجماهير لأنها تعلقت بشخص محقق الوحدة وباني اليمن الحديث

وأحزاب المعارضة لأنها اخفقت خلال سنوات طويلة من الديمقراطية والتعددية في طرح برنامج بديل، وايجاد مشروع رئيس جديد .. خاصة وان المؤتمر الشعبي العام لم يكتف بالعمل على تنفيذ برنامج التصحيح الشامل لحكومة الائتلاف الثلاثي الذي كان، لكنه طور كذلك من هذا البرنامج واهدافه وغاياته وآلياته، على نحو يجد فيه من يراقب المشهد الكلي اليمني عن بُعد ان احزاب المعارضة تلهث في محاولتها اللحاق بالمؤتمر الشعبي العام دون جدوى.

وحين نقرر ان احزاب المعارضة اخفقت في ابراز شخصية منافسة للرئيس صالح، وقادرة على مواصلة المسيرة، فإننا لانستثني من ذلك المؤتمر الشعبي العام ذاته، الذي لم يجد في صفوفه من يمتلك ذات مؤهلات الرئيس .

أما احزاب المعارضة، فإن اخفاقها لم يتوقف عند هذا الحد إنما تجاوزه الى عدم القدرة على طرح برنامج بديل .. اذ ان البرنامج يظل هو الأساس.

ومن يدقق في مشهد الخارطة الحزبية في اليمن يجد اسباب ذلك كامنة في التركيبة البنيوية لهذه الأحزاب، وانعكاس ضعف رأس الهرم فيها على قاعدته.

لقد تجلى ذلك في الحزب الاشتراكي حين اسندت امانته العامة لرجل هده المرض جراء السنين الطويلة التي امضاها في السجون، لأنه كان يرفض تأسيس ذات الحزب الذي اصبح أمينه العام، وهو الذي لم يطلق سراحه، الا بعد انتهاء دولة الحزب في المحافظات الجنوبية والشرقية لصالح دولة الوحدة..!

ومع تسجيل شديد احترامنا للجميع، فإنه طوال السنوات التي امضاها المناضل علي صالح عباد (مقبل) اميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني، لم تتوقف محاولات البحث عن بديل له من قيادات الرعيل الأول.

وحين اخفقت كل تلك المحاولات، كان اللجوء الى رجل محترم من قيادات الصف الثالث، ولكن بعد ان تفاعل مرض الأمين العام السابق، مع مرض الحزب نفسه طوال سنوات .. فقد الحزب خلالها حيويته، وتحول من حزب كبير الى واحد من الأحزاب الصغيرة التي تعج بها الساحة اليمنية . ومع ذلك، فهو يواصل رفض الاعتراف بأفدح أخطائه .. قرار الانفصال..!

أما التجمع اليمني للإصلاح ومع شديد الاحترام والتقدير فقد أعياه هرم ومرض الرأس الأول فيه، وانشغال آخرين بالعمل على الترويج للغيبيات..! وكان ذلك لايكفيه، فأضاف اليه تحالفات غير مبدئية مع من يرفضون تخطئة قرار الانفصال ..!!

والى ذلك، فإن التحالف الهش بين احزاب اللقاء المشترك، حين يخفق في العثور على مرشح مؤهل للرئاسة فإنه ان كانت المطالبات الشعبية الواسعة للرئيس صالح مجرد مسرحية سياسية، فإن اللقاء المشترك، ومعذرة للمصطلح الذي اريد ان استخدمه، يقوم بلعب دور «كومبارس» فيها..!

ثم ،ان كان الرئيس صالح غير جاد في قراره عدم الترشح وأنه كان يناور بهدف تحريك الجماهير وتوحيدها حوله، فإن ذلك لايخالف أصول اللعبة السياسية أو يتجاوزها. كما انه لايتجاوز أصول اللعبة السياسية ان يقوم المؤتمر الشعبي العام بحشد الجماهير وتحريكها في هذا الاتجاه .. فهو الحزب الذي أسسه ويقوده الرئيس علي عبدالله صالح .

ويجدر هنا أن نسجل للمؤتمر الشعبي العام قدرته على تفعيل محبة وثقة اليمنيين بشخص الرئيس، ان كان هو من حرك الحشد المليوني في ميدان السبعين، وان نلاحظ ان المليوني يمني الذين فرضوا على الرئيس التنازل عن شروطه لصالح شروط الشعب هم اكثر عدداً بما لايقارن مع مجموع اعضاء المؤتمر الشعبي العام وجميع موظفي الدولة اليمنية.

ومع ذلك، فإننا لانلوم المعارضة ان هي اصرت على رفض تجديد ولاية جديدة للرئيس صالح، فهذا هو حقها المشروع المستمد من الديمقراطية .. ذات القاعدة التي تعطي للشعب وحده حق التقرير النهائي.

ولكن، ماالذي يجب على احزاب المعارضة ان تفعله..؟

يفترض بها ان تسارع اولاً الى فرز مرشح باسمها لخوض انتخابات الرئاسة، دون اهمال لمعركة الانتخابات المحلية التي يفترض ان تتيح لها فرصة عملية للتفاعل مع احتياجات ومطالب الشعب الحياتية والمعيشية وان تنافس المؤتمر الشعبي العام في ادارة الحكم المحلي في المحافظات التي تفوز بها، كي تثبت للناس انها قادرة على العطاء، وانها غير مختصة فقط في النقد والمماحكة، وبالطبع يجب ان يتفاعل ذلك مع برامج اصلاحية داخلية، لإعادة تأهيل هذه الأحزاب، كي تصبح قادرة على خدمة الشعب.

وبعد، فهذه رؤية محايدة صادرة عن رجل ربما يكون اكثر قرباً من الناحية الأيديولوجية الى بعض احزاب المعارضة، لكنه قرر ان يدلي بدلوه في النقاش الوطني العام في اليمن تكريساً لمشاعره بالانتماء لبلد وشعب، لايمثل فقط جذر كل العرب، لكنه رافق كذلك مساره الوطني، وفي أدق التفاصيل منذ عام ١٩٧٤م، فلم يعد يستطيع الاكتفاء بدور المشاهد.

* مدير مكتب جريدة الخليج في عمان

أبرزها الفساد واستكمال بناء دولة المؤسسات

ملفـات مهمة للمستقبل

زيد عبدالوهاب المؤيد

● نريدك لتثبيت وحماية الوحدة وترسيخ الوحدة الوطنية
● نريدك لبناء دولة المؤسسات
● نريدك للقضاء على الفساد وابعاد المفسدين
● نريدك لحماية منجزات الثورة والوحدة
● نريدك للقضاء على البطالة
● نريدك لترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم
● نريدك لاستكمال مسيرة التنمية
● نريدك لاستكمال بناء البنية التحتية
● نريدك للحفاظ على هوية اليمن وشخصيتها المتميزة

هذه وغيرها كانت شروط الشعب اليمني وهو يطالب الرئيس علي عبدالله صالح بالعدول عن قراره عدم ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة المقبلة إنطلاقاً من حرص الشعب على مصالحه التي يسعى لتحقيقها بقيادة هذا الرجل الذي قاد سفينة الوطن لثمان وعشرين سنة وعبر بها مختلف الأهوال بدءاً من عصر المذابح والتقاتل على السلطة وفترة التمزق الداخلي في شمال الوطن- آنذاك- والحرب بين شطريه ومروراً بمحاولات الانقلابات والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلمي الذي كانت تعيشه اليمن والذي ينعكس على مختلف جوانب الحياة للفرد والمجتمع، للأرض والإنسان.

هذا الرجل الذي جاء إلى الحكم- كما قال هو- وهو يحمل كفنه وأقدم عليه حين تراجع عنه الكثير من رجال اليمن، أثبت في تلك الفترة أنه الذي يتحمل مسئولية الحكم لا لمطمع شخصي وإنما لهدف نبيل ومقصد حسن في إنقاذ البلاد من أتون حرب أهلية كان يمكن أن تقع نتيجة للأحداث التي سبقت توليه الحكم.اليوم وبعد مرور ثمانية وعشرين عاماً من حكم الرجل للبلاد تميزت بالكثير من النجاحات والمنجزات الوطنية الكبرى لاتقتصر على الوحدة اليمنية بعد الوحدة الوطنية، وحل مشكلة الحدود مع الدول المجاورة التي كانت من أعقد مشكلات بلادنا ومن اعقد مشكلات الوطن العربي لطولها ولما كانت تتعرض له اليمن من أطماع خارجية وأطماع داخلية تمثلت في المكاسب الشخصية للبعض جراء استمرارها، كما أن بناء القوات المسلحة والأمن بناء علمياً سليماً وإنشاء الكليات والمعاهد العسكرية لخلق قيادات عسكرية وأمنية مثقفة وواعية بعيدة عن الانتماءات الحزبية أو القبلية يعتبر أحد أهم منجزات الرجل على الصعيد الداخلي، ولقد كان للتنقيب عن النفط واستخراجه عدة أهداف استراتيجية كبرى تمثلت في التأكيد على استقلالية اليمن وحقها وحدها في الاستفادة من ثرواتها النفطية والمعدنية الأخرى، وكذا استغلال هذه الثروة في النهوض باقتصاد اليمن ومحاولة الرقي به إلى أعلى مستوى ممكن والتخلص من التبعية الاقتصادية للخارج والتي كانت تعني التبعية السياسية أيضاً..

ولقد كانت الوحدة اليمنية -المنجز الأهم والأغلى في حياة الشعب- البوابة التي ولج منها اليمن إلى بناء الدولة الحديثة وآفاق الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية التي كانت محرمة قبل الوحدة في شطري الوطن أثناء الحكم الشمولي برغم أن المؤتمر الشعبي العام عند إنشائه في شمال الوطن اعترافاً- خجولاً- بالتعددية الحزبية التي كانت موجودة آنذاك تحت السطح والتي كانت تمارس نشاطها بطريقة سرية.

هذه المنجزات وغيرها كانت الدافع الأول للمواطن لحب قائده والطمع في منجزات أكبر وتصحيح للمسار كانت الدافع في مطالبة المواطن علي عبدالله صالح لترشيح نفسه لدورة رئاسية جديدة، لأن المواطن يرى أنه حقق الكثير من المنجزات طوال فترة حكمه وأن هذه الفترة تخللها الكثير من الأخطاء والسلبيات والتي يتحدث عنها المعارض ولاينكرها الموالي بل وحتى الرئيس علي عبدالله صالح اعترف بها أكثر من مرة وأكدها في خطابه المؤثر الذي وجهه للشعب أثناء ترؤسه الجلسة الثانية للمؤتمر الاستثنائي للمؤتمر الشعبي العام السابع يوم الخميس ٢٢/٦/٢٠٠٦ حينما قال:

«لن أكون مظلة للفساد» وفي حديثه أمام الجلسة الختامية للمؤتمر نفسه يوم السبت ٢٤/٦/٢٠٠٦م وهو يؤكد أن أمامنا عدة ملفات مهمة للمستقبل وأنه قبل ترشيح نفسه احتراماً لإرادة الشعب وقاباً لشروط الشعب وأوحى أن له شروطاً سيطرحها في مناسبات قادمة، كما أن قيادات المؤتمر الشعبي العام وأثناء مناشدتهم للرئيس العدول عن قراره أكدوا وجود الفساد والمفسدين من خلال مطالبتهم له باجتثاث الفساد ومحاسبة المفسدين ولو كانوا بين صفوفهم وهم يعرفون جيداً معنى استجابة الرئيس لهذه المطالبة، وإذا عرجنا قليلاً في هذه التناولة لهذا الملف «ملف الفساد» فإننا نعتقد أنه أهم وأبرز أسباب الإخفاقات والسلبيات والمشكلات التي اعترضت فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح وأنه السبب في مشاكل الوطن والمواطن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأن الفساد ينخر عظم المواطن ويبدد ثروة الوطن ويحرم الوطن والمواطن من ثروات البلاد ومساعدات ودعم الأصدقاء والأشقاء التي لولا الفساد المالي لما كنا بحاجة إليها، الفساد الذي أصبح من أبرز مظاهره الماثلة للعيان مايتمتع به بعض المسؤولين من حياة ترف وبذخ تنافس حياة أمراء النفط بل وأحياناً موظفين من الدرجات الدنيا، في الوقت الذي نرى غيرهم من مستواهم الوظيفي أو أعلى منهم وظيفياً يفتقرون لأبسط مقومات الحياة الكريمة ونرى مواطنين يتسولون لقمة العيش، أو يبحثون عنها ويزداد عددهم يوماً عن يوم..

ومن هذه المظاهر أن يتولى المناصب القيادية في مختلف مفاصل الدولة غير المؤهلين لها فلايحسنون العمل ولايتيحون للمؤهلين العمل، وغير ذلك من المظاهر التي أنتجها الفساد والتي لايوجد يمني لايعرفها والغالبية تعاني منها..

ولذا فإن أول ملف يجب أن يحمله معه الرئيس علي عبدالله صالح- في حال فوزه- للمرحلة القادمة هو ملف الفساد خاصة وأنه- ولله الحمد- قد نجح في استكمال ملف الخارج وأصبح الداخل هو ملفه الأول والأخير وملف الفساد يجب أن يحوي:

- إنشاء دولة المؤسسات المرتكزة على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ودون محاباة.
- العمل على دراسة المرحلة الماضية بكل تجرد ووضع كل إيجابياتها وسلبياتها على الطاولة بكل شفافية.
- دراسة أسباب الإخفاقات والتعثر في الماضي ووضع الحلول العملية والعلمية.
- الاستفادة الكاملة من كل خيرات البلاد ومصادر دخلها وتحديد أوجه الانفاق وعدم السماح بالتسرب إلى جيوب غير الوطن.
- الاستفادة من خبرة الرئيس بالرجال بتقريب من في تقريبه مصلحة الوطن واستبعاد من في استبعاده خير الوطن.
- الصدق مع النفس ومع الآخرين وقبول النقد المنطقي والصادق الهادف إلى الإصلاح وليس التشهير.
- تصحيح مسار التعليم والصحة على أسس علمية تضمن الاستفادة القصوى منها لكل مواطن بغض النظر عن مستواه.
- احترام أملاك الدولة والمال العام وعدم السماح باستغلاله للمصالح الشخصية.
- تفعيل الرقابة الرسمية والشعبية على الأداء الحكومي ومصادر الإيراد وأوجه الانفاق ومحاسبة كل متلاعب بالمال العام.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على كل الدرجات الوظيفية العليا قبل الدنيا.
- تأكيد استقلال القضاء وتمكينه من أداء دوره الكامل.كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى استكمال البناء المؤسسي للدولة وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار وحماية المواطن وكرامته من الفقر وما يسببه من إهانة، وسيكون في ذلك تنفيذ شروط المواطن في مطالبته للرئيس بإعادة ترشيح نفسه.

كما أن أبرز شروط الرئيس التي أعتقدها في هذا العقد أن نقبل جميعاً حكاماً ومحكومين قيادات في المؤتمر الشعبي العام قبل غيرهم ومواطنين من مختلف الأوزان أن نقبل تطبيق القانون على الجميع وأن لا أحد فوق القانون وهذا أبسط ما يجب تنفيذه لأننا أجبرناك أن تستمر في الحكم فليكن قيمة هذا التجاوب منك لنا ولك أن نحترم القانون وأن ننزل جميعاً تحت مظلته.. ولأني يصعب علي أن أحيط بالموضوع من جميع جوانبه واوجهه إلاّ أنني أرى أن أدلو بدلوي في موضوع الساعة وشغل الوطن والمواطن الشاغل.

وقيادات هذا البلد الذين كانوا إلى جانب الرئيس في رحلته الطويلة وغيرهم أكثر مقدرة على تشخيص الداء وتوصيف الدواء.. واليمن لاتزال تحمل في جوانحها الكثير والكثير من الرجال المخلصين والصادقين الذين يمكن الاعتماد عليهم في تصحيح المسار وترميم السفينة والإبحار بها إلى مستقبل أفضل للوطن والمواطن.. وعند صدق التوجه وصلاح النية فإن اليمنيين جميعاً سيكونون جنوداً مخلصين لربح معركة البناء ضد الفساد.

السـلطة المحليـة

■ السلطة المحلية مطلوبة وموجودة دستورياً وقانونياً، وهي في مرحلة التولد عملياً، فهي تتخلق في مراحلها الأولية لأنها بحاجة ماسة الى التعامل مع الواقع الموضوعي بروح التحدي والاستجابة ولهذا لايمكن ان تقفز قفزات كبيرة حتى لاتموت، بل المطلوب تنميتها وتربيتها حتى يستقيم عودها ويقوى.

السلطة المحلية تندرج في التعامل مع الواقعين الاجتماعي والثقافي لان التدرج في التعامل معهما سيوصلها الى بر الامان، لاسيما وان الواقع الاداري للوزارات المركزية في الوحدات الادارية مازال غائباً عن معظم الوحدات، وخاصة الوحدات التي هي في الريف اليمني الممتد من المهرة الى صعدة.

علي صالح الجمره

ومن هنا فإن المطلوب هو تكوين الاساس الاداري لوزارات الخدمات المتعددة وخاصة مكاتب الانشاءات والتنمية الحضرية، التي هي العمود الفقري للتخطيط الحضري وهي اداة التنفيذ الميداني لشق الطرق والشوارع وبناء الهياكل المادية للوزارات.. فضلاً عن قيام الوزارات الاخرى بإنشاء مكاتبها في كل الوحدات الادارية، وهو مايعني التوسع الكمي والافقي في انشاء تلك المكاتب وفي التوظيف والتأهيل والتدريب للعاملين في كافة المكاتب بما يحقق فعلاً التنمية الحضرية للمجتمعات المحلية المتعددة.

السلطة المحلية لايمكن ان توجد بقرار، وانما القرار هو أساس وجودها ويأتي بعده العمل الميداني خطوة تلو اخرى بجد واجتهاد، عندئذ يمكن ان نقول إنه خلال عشر سنوات سنصل الى مستوى معين من الانجاز لبناء السلطة المحلية ومن ثم التحول الى مرحلة الحكم المحلي.

هذا إذا أردنا الجد والاجتهاد في الوصول الى نتائج مرضية وعملية.. اما إن كان المطلوب هو القفز على الواقع للوصول الى نتائج سريعة فإنه في مثل هذه الحالة سيكون التراجع بقدر القفز، وسيمضي الزمن ونحن بين المحاولة والخطأ وبين النجاح والفشل.. وهذا ما لانرجوه للتنمية المحلية لأننا نطلب النجاح والتوفيق في القول والعمل، ونرجو تحقيق التراكم والخبرات الادارية والمالية والفنية لكافة الوحدات الادارية.

ففي تحقيق التراكم الكمي يمكن قياس النجاح الكيفي لذلك التراكم، اما العدم فإنه لايحقق شيئاً سوى الذم.

لقد اوضح التقرير المقدم من الاخ وزير الادارة المحلية النسب الكمية التي أمكن تحقيقها خلال السنوات الخمس الماضية في مجال سلطة الادارة المحلية اللامركزية، وهو مايدفعنا الى المضي بخطى حثيثة لتحقيق ما تبقى من المنجزات الفعلية التي يمكن ان نعتمد عليها في تحقيق خطط التنمية المحلية خلال السنوات الخمس القادمة، وهو مايجعلنا ندرك اهمية التدريب في اتخاذ خطوات متعجلة للقفز على الزمن بل المطلوب هو المضي قدماً في تنفيذ قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي برزت من خلال تقويم الأداء في مختلف الوحدات الادارية على مستوى الجمهورية.

هذا مانراه مناسباً للمرحلة الحالية على ان يتم التقويم للمرحلة التالية خلال السنوات الخمس القادمة بحيث نصل الى قناعة تامة بضرورة إحداث نقلة نوعية في السلطة المحلية وفي الحكم المحلي في المستقبل القريب بإذن الله.

والله من وراء القصد..

صـراخ البيئـة

عبدالقادر الشيباني

■ مواردنا الطبيعية للمياه الصالحة للشرب غدت تقل يوماً بعد يوم، ومخزوناتها محدودة.. ولو درينا ما سيحل بنا عام ٢٠١٥م من أزمة سنصاب بالذعر والقلق أكثر وأكثر، فما الحل لهذه الأزمة؟

صحيح أن الماء أهم شيء للانسان والحيوان والنبات والمحركات التي تسير كل الأعمال اليومية.. هذا الكلام نقوله مكرراً كلما حل اليوم العالمي لـ«المياه» وبعد ذلك نظل طوال السنة لا نحسب لما بقي من الماء أي حساب، وكأن كميات الأمطار المغيثة والنازلة في مواسم معينة آنية، هي التي ستعوض ما فقدناه من المياه المخزونة، وهذا غير صحيح، لأنها محدودة.

اذا كانت أرصدة المياه العذبة في كل بقاع الأرض غدت محدودة بالرغم من الأنهار الجارية في أكثر البلدان الأوروبية، فما بالنا نحن المعتمدين على مياه الأمطار الموسمية التي إن هطلت لا نستغلها الاستغلال الأمثل فإن أكثر من ٣٠٪ منها تذهب هدراً.. واسرافاً دون حساب واذا بقي منها في مخزونها الطبيعي، فإن النصف منها تذهب سقياً للشجرة اللعينة «القات» هذا بالإضافة الى اقامة مشروعات كثيرة تتطلب مزيداً من صرف المياه وهذا في الأخير يزيد حدة المشكلة المائية أكثر.

قد يرى المهتمون أنه ليس هنا من سبيل سوى تطوير طرق اقتصادية لتحلية مياه البحر وذلك باستخدام الطاقة الشمسية بعد الوصول لعام ٢٠١٥م.

وعند هؤلاء -في الأخير- أمل.. وحل.. فمياه البحر تطوق أراضي كثيرة من اليمن.. والشمس مشرقة دائماً واشعتها كثيفة، فشلالات أضوائها تتدفق على الأرض من بزوغها الى غروبها أكثر أيام السنة.. هذه بارقة أمل تلوح من بعيد.. لكن الطاقة الشمسية لا يمكن تطوير تكنولوجيتها بسهولة وقد يستغل الكثيرون من العوالم المتطورة تكنولوجيا هذه الطاقة.. لكن بالنسبة لنا لا تتم بسهولة فلابد من تطوير وسائل علمية تمكننا من أن نعمل شيئاً لحل الأزمة المقبلة.. و٥٠٪ من أزمة المياه التي سنواجهها في المستقبل سببها نحن!

نتساءل.. هل توزع المياه توزيعاً عادلاً ومتوازناً.. أم يذهب هذا الكم منه سدى؟!

قد يهدر من مخزون المياه يومياً ١٥٪ غير ما تستهلكه شجرة القات، وذلك ما بين تسرب مياه من الحنفيات المعطلة ومن أنابيب المياه العذبة التي تتكسر ويستمر الماء يتدفق لأيام بسبب الإهمال واللامبالاة.

لنلق نظرة سريعة على الأزمة الحالية للمياه حسب آخر احصاء: «يبلغ متوسط الاستهلاك السنوي الحالي للمياه على مستوى العالم ٤١٣٠كم مكعباً بواقع ٧٥٠متراً مكعباً لكل نسمة».

ومن ذلك نرى أن الاستهلاك في حدود ١٠٪ من المياه المتجددة سنوياً على هذا الكوكب.

واذا أتينا الى مستوى المنطقة العربية فتبلغ كمية المياه العذبة المتجددة سنوياً ١٣٢كم مكعباً، من مصادر طبيعية على أرضها وهي الأمطار وما يترتب عليها من مياه جوفية وروافد نهرية وهي تعادل ٠,٣٢٪ فقط من المياه العذبة على كوكب الأرض.

واذا أتينا الى واقعنا هنا في أرض السعيدة في عام ٢٠٥٠م، فكيف ستكون الحالة؟!! سنلجأ أخيراً بلاريب الى تحلية مياه البحر.